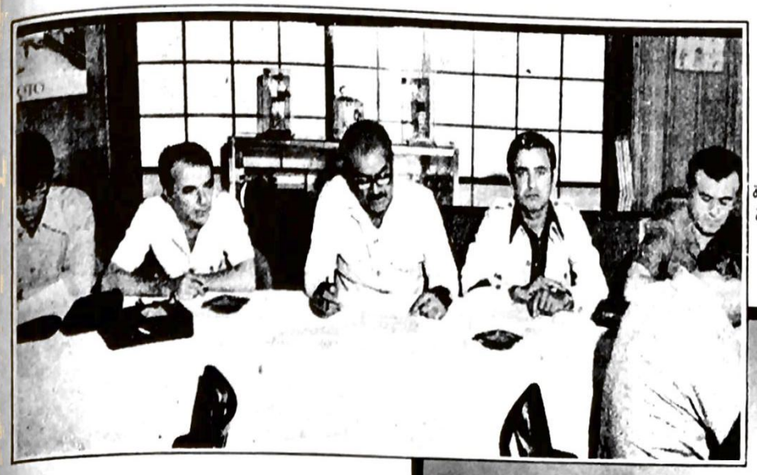

المطلوب معالجة جذرية للازمة

« الهموم » الاقتصادية التي تثقل رؤوس رموز « الفعاليات الاقتصادية » تعكس بشكل واضح خطورة الازمة التي يمر بها ما يسمى بالنظام « الشرعي » . والدليل الاوضح هي التصريحات التي اطلقها فيكتور قصير رئيس غرفة التجارة والتي اعرب فيها عن تشاؤمه فيما يتعلق « بمستقبل الاقتصاد اللبناني » . ثم التحذير الذي اطلقه غبريال بدارو نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة من ان « كارثة اقتصادية ستحصل اذا لم يتم فتح مرفأ بيروت خلال عشرة ايام » .

والحقيقة هي ان خوف ارباب النظام الاقتصادي عليه ليس في محله ، فالمتضررون الوحيدون هم فقراء هذا الوطن من عمال ومستخدمين واجراء ، لانهم الاكثر تأثرا بارتفاع الاسعار ، ولان التجار والسماسرة وسائر « الفعاليات » باستطاعتهم تعويض خسائرهم عبر رفع اسعار مواد اخرى غير التي انخفضت اسعارها (وهذا ما يحصل فعلا) . وفي ظل هذا الجو المأساوي المحيط بمصير الالاف من عائلات العمال في لبنان ، قام الاتحاد الوطني للنقابات بتقديم تصوره للحلول التي يراها مناسبة لانقاذ الاف المواطنين من التشرد . فقد عقد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان مؤتمرا صحافيا ظهر يوم الثلاثاء (١٥ ـ ٨ ـ ٧٨) تناول فيه الاوضاع الراهنة وانعكاساتها على الطبقة العاملة اللبنانية، وتلا السيد سليمان الباشا نائب رئيس الاتحاد خلال المؤتمر الذي شارك فيه عدد من القادة النقابيين بيانا باسم الاتحاد ، اكد فيه بأن الاحداث الراهنة قد ولدت مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة باتت تتطلب حلولا سريعة قبل تفاقمها .

واشار البيان الى ان الوضع الذي تعيشه البلاد ينعكس بشكل خاص على اوضاع الشغيلة على اختلاف طوائفهم وفي كل المناطق وتتجلى سلبيات هذا الوضع بالنسبة للعمال على المستويات التالية :

١ ـ ديمومة العمل :

انها مهددة بشكل جدي حيث بدأ التسريح

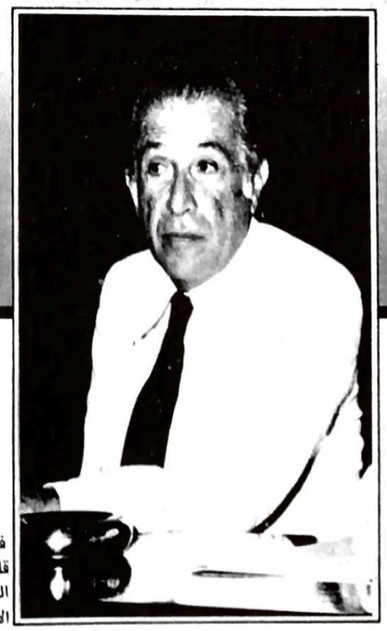

فيكتور قصير : قلق على مصير النظام الاقتصادي

الجماعي في المؤسسات المدمرة او تلك التي هي عرضة للتدمير الان . اضافة الى التسريح الناشىء عن التهجير وانقطاع المواصلات وطرق التنقل الآمنة للعمال ، كما يدخل في الاطار نفسه الانقطاع الجزئي عن العمل بفعل التفجر المتقطع والمتنقل من منطقة الى اخرى . وتستفيد المؤسسات من هذه الظروف ـ دون ان يمسها الوضع المتدهور مباشرة ـ فتلجأ الى تسريح بعض عمالها او استبدالهم بجدد وبأجر ادنى او الى الضغط على اجور المتبقين .

٢ ـ الاجور :

نتيجة هذه الظواهر التي تطرأ على ديمومة العمال يتأثر الاجر بشكل مباشر بحيث ينقطع جزئيا او كليا وتتوقف بالتالي العلاوات والزيادات الدورية ويلجأ العديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الى تجميد او عدم تطبيق الزيادات .

ويترافق هذا مع تدني القوة الشرائية لدى الاجراء ومع الارتفاع الجهنمي لاسعار المواد والسلع الاستهلاكية دون ضابط لها ، ويزداد احتكار المواد الاساسية بغية تحقيق اكبر قدر من الارباح باسرع الطرق واقصرها .

٣ ـ الضمانات الاجتماعية :

ان تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قد انقطعت خلال وبعد احداث السنتين ولا تزال تتعثر في انتظامها حتى اليوم . ولا تلبث ان تتوقف هذه التقديمات عند اول رصاصة او تدهور في الاوضاع الامنية اضافة الى التهديدات المباشرة التي يتعرض لها الصندوق من اجل تصفيته كمكسب عمالي كبير يجب صيانته وتطويره (كان اخرها عملية القصف التي قامت بها الجبهة الانعزالية على مراكز الضمان في المزرعة وبئر حسن) وتزداد الحالة سوءا عندما يتبين ان حوالي ١٥٠ الف مضمون يحرمون من اية تقديمات بسبب عدم تصريح مؤسساتهم عنهم ، ناهيك عن التجميد والمماطلة في تطبيق التقديمات الجديدة المتفق عليها وهي : الامراض المهنية ، وطوارىء العمل ، وطب الاسنان ، وضمان الشيخوخة ، ولا يمكن في هذا الصدد الا ان نذكر بمسؤولية الادارة في الصندوق في عملية عرقلة التقديمات والتسويف في تطبيقها وشمولها الفئات المأجورة التي سبق ونص عليها القانون .

٤ ـ التهجير والهجرة :

تتعمق مآسي العمال وتتفاقم اوضاعهم المعيشية اكثر فاكثر عندما تضطرهم الظروف الراهنة الى ترك بيوتهم مؤقتا او نهائيا دون ان يلقوا المأوى والخدمات الحياتية الضرورية لعائلاتهم في ظرف لا تزال ازمة السكن وارتفاع بدلات الايجار بشكل جنوني ترهق كاهلهم وتجعلهم مشردين في وطنهم اضف الى ذلك النزيف الدائم لليد العاملة المتخصصة من جراء الهجرة الى الخارج طلبا للعمل في ظل تضاعف ازمة البطالة خلال الاحداث وبعدها .

ان هذه المشاكل القاسية التي تعاني منها الطبقة العاملة والاجراء وذوي الدخل المحدود لا تلقي من الدولة والمسؤولين الا المواقف العاجزة والتقاعس ، والتردد في مواجهة الاوضاع المتدهورة امنيا واقتصاديا واجتماعيا ، فلا تردع مسببي الانفجار والعابثين بامن البلاد ولا تتعامل بحزم لضبط الاسعار ومنع الاحتكار وتأمين المواد الاولية وضمان الشروط الامنية والضرورية لاعادة تسيير العمل في المرافق الحيوية .

ثم دعا البيان العمال الى النضال وتوحيد مواقفهم حول :

١ ـ على الصعيد الوطني :

١ ـ صيانة وحدة لبنان وشعبه ومؤسساته .
٢ ـ رفض كل اشكال التقسيم والهيمنة ونبذ كل مظاهر الطائفية .
٣ ـ الدفاع عن الجنوب بوجه مؤامرات الصهيونية.

٢ ـ على الصعيد الاقتصادي :

١ ـ تأمين سير المرافق الحيوية .
٢ ـ تطوير مرفأي طرابلس وصيدا .
٣ ـ ايجاد التشريعات الكفيلة بالحفاظ على ديمومة العمل ووقف التسريح فورا .
٤ ـ ايجاد قانون عادل ودائم للايجارات وتنفيذ السياسة الاسكانية وفق مصالح العمال والاجراء وذوي الدخل المحدود .
٥ ـ التدخل السريع من اجل تأمين سير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحمايته بوجه محاولات تصفيته .
٦ ـ دفع الاجور عن ايام التعطيل القسري وزيادة الاجور وسائر التعويضات بالنسبة التي ارتفعت فيها الاسعار ومعدلات غلاء المعيشة .
٧ ـ حل قضية المهجرين وتعويضهم عن الخسائر .

٣ ـ على الصعيد النقابي :

١ ـ دعوة الاتحاد العمالي العام الى الاجتماع والتحرك المنظم لمواجهة الاوضاع الراهنة وانعكاساتها .
٢ ـ دعوة العمال الى تعزيز انتسابهم للنقابات نحو مزيد من وحدتهم وتطوير اشكال نضالهم من اجل المطالب التي رفعوها ، ومحاربة الانقسام الطائفي المصطنع . وتشكيل لجان لمواجهة التسريحات الكيفية .

العمّال دائماً
"كبش المحرقة"

في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها الطبقات الكادحة في لبنان تأتي خطوات اصحاب المعامل والمصانع لتزيد هذه الاوضاع سوءا وبؤسا ، فقد اعلنت نقابة عمال الميكانيك والصلب ان عددا من مؤسسات قطاع الميكانيك مهدد بالاقفال وعدم دفع اجور التعطيل القسري بسبب الاحداث . فالاوضاع المؤلمة التي تنعكس على فئات الطبقة العاملة كافة ومنها عمال الميكانيك والكاراجات بابشع صورها سواء لناحية التعطيل القسري او وقف اية زيادة على الاجور ام بالتوقف عن دفع التقديمات من قبل الضمان .. » .

وتضيف النقابة في البيان الذي اصدرته ان كل ذلك يحصل في ظل « الارتفاع الهائل في اسعار الحاجيات الاساسية وانفلات محتكريها . وكعادتهم لجأ اصحاب الكاراجات وباقي اصحاب العمل الى حسم اجور ايام التعطيل القسري وتهديد العمال باقفال المؤسسات وتشريدهم » .

ودعا البيان العمال الى « الضغط على السلطة وعلى القوة الخارجة على القانون » لوقف المسلسل الدموي الذي يدفعون ثمنه من حياتهم واجورهم .

ومن جهة اخرى اعلن امين عام الاتحاد العمالي العام توفيق ابي خليل ان عمال الصناعة مقبلون على ظروف صعبة وقاسية يتوجب على المسؤولين مجابهتها قبل فوات الاوان .

وقال ابي خليل : ان هناك ثلاثة الاف عامل في معامل النسيج الواقعة في منطقة الحدث ـ الحازمية ـ طريق بعبدا ، متوقفون عن العمل . وحذر ابي خليل من تردي الاوضاع المعيشية والانعكاسات التي يمكن ان يتركها ذلك .